

اللجنة التوجيهية لمشروع الشراكة الاستراتيجية للنظم البيئية الكبرى للمتوسط تناقش خطط تخفيض التلوث من مصادر برية

نحو بحر نظيف وتنمية مستدامة في المناطق الساحلية



يعد البحر الأبيض المتوسط بحرا شبه مغلق لعدم انفتاحه على المحيطات الأخرى إلا عبر مضيق جبل طارق مع المحيط الأطلسي وقناة السويس مع البحر الأحمر وقناة البسفور مع البحر الأسود. ويتموقع البحر المتوسط بموقع استراتيجي متوسط بين القارات، كصلة وصل بين أوروبا وإفريقيا...

محمد التفراوي

مناقشة الخطة الوطنية والقطاعية لتخفيض تلوث البحر المتوسط



عبر المصادقة على الاتفاقية وكافة البروتوكولات السبعة التابعة لها وعلى تعديلاتها، بلا استثناء، داعية دول البحر المتوسط لأن تحنو حنوها وتستكمل عمليات المصادقة على البروتوكولات، من أجل حماية البيئة البحرية المشتركة.

ودعت الوزيرة داية إلى خطة محكمة لتنفيذ مجموعة من المشروعات الاستراتيجية، ودراسة السبل لضمان استدامة الدعم المالي لتنفيذ تلك المشروعات والاستفادة من تجارب الدول الأخرى، وتبادل المعرفة والخبرات بين دول المتوسط وأن تقوم وحدة إدارة المشروع بوضع المؤشرات اللازمة لتقييم الأداء في المشروع مستقبلا وأن تحظى دول المتوسط كل حسب توجهاته ورغباته بالدعم الفني والمالي اللازم للتنفيذ والتطبيق الفعلي للمشاريع الكفيلة بالحد من التلوث. ومن جهتها، قالت ماريا لويزا ميغيانس، منسقة خطة عمل المتوسط MedPartnership إن اجتماع اللجنة التوجيهية يأتي من أجل تقييم التقدم المحرز وإدخال بعض التعديلات ومناقشة استراتيجية التنفيذ، مضيفة أنه رغم بعض التأخر إلا أن أداءه كان مرضيا، مؤكدة على أن حماية البيئة أصبحت ضمن الأولويات الكبرى، ويستوجب على كافة الأطراف المعنية الحفاظ على التزاماتهم تجاه البروتوكولات والاتفاقيات والمشاريع، مع وجوب تمويل المزيد من الفرص المتوقعة في المستقبل.

وقدمت ميغيانس عرضا لما تقوم به خطة عمل المتوسط من مشاريع وأنشطة معبرة عن استعداد المنظمة للتعاون في المشاريع المطروحة وتقديم الخبرات وتأهيل الأطر في هذه المجالات. وأوضح إيفيكا ترومبل، مدير مشروع الشراكة الاستراتيجية للمناطق الساحلية أن مشروع الشراكة الاستراتيجية للنظم البيئية الكبرى للمتوسط شراكة طويلة الأمد ونشدها لتتمدد الأجل إلى حدود سنة 2014، متبنا على المنجزات المحققة في مناهج متعددة تعمل على غدارة بيئة في جنوب وشرق المتوسط وتخفيف التلوث القادم من المصادر البرية، من خلال إشراك البلدان والشعوب المستفيدة...

ناقشت اللجنة التوجيهية لمشروع الشراكة الاستراتيجية للنظم البيئية الكبرى للمتوسط في اجتماعها الثاني بدمشق، الأسبوع الماضي، خلاصة الأولويات، التي وضعتها خلال السنوات الماضية، والخطة الوطنية والقطاعية لتخفيض تلوث البحر المتوسط من مصادر برية.

ويروم مشروع الشراكة الاستراتيجية للنظم البيئية، تشجيع وتحفيز السياسات والإصلاحات القانونية والمؤسسية الرامية إلى وقف التدهور البيئي للموارد الحية للمنطقة الساحلية والبحرية، من خلال توفير الدعم لدول المتوسط في المجالات، التي من شأنها معالجة المسائل ذات الأولوية من أجل بحر نظيف وتنمية مستدامة في المناطق الساحلية، من قبل الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة لحماية البحر المتوسط والمنطقة الساحلية من التلوث، ومن خلال استراتيجية وخطة عمل تتمثلان في برنامج العمل الاستراتيجي للحد من تلوث البحر والمنطقة الساحلية من مصادر برية، وبرنامج العمل الاستراتيجي لحفظ التنوع البيولوجي البحري والساحلي لمنطقة المتوسط وتعزيز سلامة الأنشطة البحرية والنهوض بمراعاتها للبيئة البحرية المتوسطية، وكذا حماية الموائل البحرية والساحلية والأنواع المهددة.

وأعلنت الدكتورة كوكب الصباح داية، وزيرة الدولة لشؤون البيئة، خلال ندوة صحفية، عقب الاجتماع الثاني للجنة التوجيهية لمشروع الشراكة الاستراتيجية للنظم البيئية الكبرى للمتوسط، عن مصادقة سوريا، خلال هذه السنة، على ثلاثة بروتوكولات أساسية في إطار خطة عمل المتوسط والمنظمة في بروتوكول الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي، وبروتوكول حماية البحر المتوسط من التلوث الناجم عن استكشاف واستغلال الرصيف القاري وقاع البحر وترتيبه التحتية، ثم بروتوكول حماية البحر المتوسط من التلوث الناجم عن نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود.

وأفادت الدكتورة الصباح أن هذا الالتزام يؤهل سوريا كدولة متوسطة أولى تفي بكافة التزاماتها،

يعيش ما يربو عن 150 مليون شخص في محيط المناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط مقابل 424 مليون شخص مجموع سكان الدول المتوسطية. وتشهد المنطقة نسبة نمو تصل إلى 1.3 في المائة، فضلا عن ارتداد 170 مليون سائح سنويا، المنطقة، أي ثلث حركة السياح في العالم تقريبا.

وتشير بعض التقارير إلى أن المياه الأسنة والمياه العادمة تلقي في البحر، دون أي معالجة، في حدود يتراوح بين 70 و85 في المائة منها، ورمي نفايات المصانع الساحلية وغير الساحلية حيث يقوم 60 مصنعا لتكرير البترول برمي 20 ألف طن من النفط سنويا في البحر.

ويقدر نشاط النقل البحري بإبحار ألفي سفينة في المتوسط 300 ناقلة لخطوط وأن 50 في المائة من البضائع المنقولة في البحر خطرة بمستويات متفاوتة.

وتعزى النسبة العالية من الملوثات الواردة على حوض البحر الأبيض المتوسط، 75 في المائة، إلى مصادر برية، صناعة ومياه الصرف الصحي.

خطة عمل المتوسط

في عام 1975، وبعد ثلاث سنوات فحسب من انعقاد مؤتمر ستوكهولم الوزاري، الذي أنشأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اعتمد 16 بلدا متوسليا إلى جانب المجموعة الأوروبية خطة عمل البحر الأبيض المتوسط. وكانت هذه الخطة هي الأولى التي يجري

يقدر نشاط النقل

البحري بإبحار ألفي

سفينة في المتوسط

و50 في المائة من

البضائع المنقولة في

البحر خطرة بمستويات

متفاوتة..

اعتمادها كبرنامج للبحر الإقليمية تحت مظلة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتمثلت الأهداف الرئيسية للخطة في مساعدة بلدان المتوسط على تقدير التلوث البحري ومكافحته، وصياغة سياسات بيئية وطنية، والنهوض بقدرة الحكومات على تحديد خيارات أفضل للأنماط الإنمائية البديلة، وتحسين فرص تخصيص الموارد.

ومع أن الخطة صبت اهتمامها في البداية على مكافحة التلوث البحري، فقد برهنت التجربة على أن الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية، المتضاربة مع ضعف التخطيط والإدارة في ميدان التنمية، هي السبب في معظم المشكلات البيئية. وبالتالي فقد تحولت وجهة تركيز الخطة تدريجيا لتشمل الخطط والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية باعتبارها أدوات أساسية لامتصاص الحلول اللازمة.

وبعد عشرين عاما، جرى تصميم خطة عمل لحماية البيئة البحرية والتنمية المستدامة للمناطق الساحلية في البحر المتوسط (المرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط) بما يراعي إنجازات الخطة وأوجه قصورها، بالإضافة إلى ما تمخضت عنه آخر التطورات.

وتضم الخطة اليوم 21 بلدا من البلدان المطلة على البحر المتوسط بالإضافة إلى الجماعة الأوروبية. وعبر هذه الخطة تبدي هذه الأطراف عزمها على مواجهة التحديات المتعلقة بالتدهور البيئي للبحر المتوسط ومناطقه الساحلية والداخلية، وربط الإدارة المستدامة للموارد بالتنمية، بغية حماية إقليم المتوسط والمساهمة في النهوض بالأوضاع الحياتية فيه، ورصد انتشار الأنواع الغازية والحد من التلوث الرزتي والتدخل الفوري لجبايته، خصوصا أن منطقة حوض المتوسط يتوقع أن تشهد روجا اقتصاديا مهما أمام إمكانية تدفق الاستثمارات الضخمة في العقود المقبلة.

البروتوكولات

أدت اتفاقية برشلونة إلى إبرام 7 بروتوكولات قانونية تعنى بجوانب بصون بيئة المتوسط، وهي بروتوكول الإلقاء

واللوجستي للخطة وتمنح الأمانة وضعاً دبلوماسيا. وتضطلع الوحدة التنسيقية بدور أمانة الخطة، كما أنها تقوم بانوار دبلوماسية، وسياسية، واتصالية، وتشرف على عناصر الخطة الرئيسية (مراكز الأنشطة الإقليمية)، إلى جانب تنظيمها للاجتماعات والبرامج المهمة. وتتولى الأطراف المتعاقدة تمويل أنشطة الخطة أساساً عبر مساهماتها المقدمة إلى حساب الأمانة المتوسطي.

وتشمل مصادر التمويل الأخرى لمساندة مشروعات وأنشطة محددة المساهمات الطوعية الواردة من الاتحاد الأوروبي، ووكالات الأمم المتحدة، ومرفق البيئة العالمية.

اللجنة المتوسطة للتنمية

تعمل اللجنة المتوسطة للتنمية المستدامة كهيئة استشارية للأطراف المتعاقدة، وتتميز هذه اللجنة

المتوسط من تلوث من مصادر وأنشطة برية، اعتمد في مارس عام 1996 بمدينة سيراكوزا الإيطالية، و حل هذا البروتوكول محل بروتوكول حماية البحر المتوسط من التلوث من مصادر برية المعتمد في 17 ماي عام 1980 في برشلونة، الذي سرى مفعوله منذ 17 يونيو عام 1983.

والأطراف المتعاقدة الاثنان والعشرون في اتفاقية برشلونة هي: البانيا، الجزائر، البوسنة والهرسك، كرواتيا، قبرص، مصر، المجموعة الأوروبية، فرنسا، اليونان، إسرائيل، إيطاليا، لبنان، ليبيا، مالطا، المغرب، موناكو، صربيا ومونتينيغرو، سلوفينيا، إسبانيا، سوريا، تونس، وتركيا. ومنذ عام 1982، اتخذت الوحدة التنسيقية للخطة من أثينا مقراً لها، بالاستناد إلى اتفاقية البلد المضيف البرمة بين اليونان وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتوفر الحكومة اليونانية الدعم المالي

بشأن حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناشئ عن تصريف النفايات من السفن والطائرات. اعتمد في فبراير 1976 ببرشلونة ثم عدل بروتوكول الإلقاء وسُجل باسم بروتوكول منع التلوث والقضاء عليه في البحر المتوسط الناجم عن إلقاء النفايات من السفن والطائرات أو ترميدها في البحر ليجري إعماله بتاريخ يونيو عام 1995 ببرشلونة أيضا، وبروتوكول المنع والطوارئ، ويتعلق بالتعاون في منع التلوث من السفن ومكافحة تلوث البحر المتوسط في حالات الطوارئ اعتمد في يناير عام 2002 بمالطا. حل هذا البروتوكول محل بروتوكول بشأن التعاون في مكافحة تلوث البحر الأبيض المتوسط بالزيت والمواد الضارة الأخرى في الحالات الطارئة اعتمد في 16 فبراير عام 1978 في برشلونة، إسبانيا، الذي سرى مفعوله منذ فبراير عام 1978.

هناك أيضا بروتوكول المصادر البرية أي حماية البحر

المنشأة عام 1996 بهيكل فريد يضم مندوبين عن الأطراف المتعاقدة الاثنان والعشرين، و15 مندوبا عن السلطات المحلية، وهيئات الأعمال، والمنظمات غير الحكومية، ويشكل هؤلاء، على قدم المساواة، فريق بحوث معني بالسياسات الرامية إلى ترويج التنمية المستدامة في حوض المتوسط واضطلعت هذه اللجنة بمهام تنسيق وإعداد الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة التي اعتمدها الأطراف المتعاقدة عام 2005.

ويشكل برنامج تقدير التلوث ومكافحته في إقليم البحر الأبيض المتوسط (مدبول) المعاصر العلمي والتقني في خطة عمل البحر الأبيض المتوسط. ويضطلع البرنامج بالمسؤولية عن تنفيذ بروتوكولات المصادر البرية، والإلقاء، والنفايات الخطرة، ويساعد البلدان المتوسطية على صياغة وتنفيذ برامج رصد التلوث، بما في ذلك تدابير مكافحة التلوث، وصياغة خطط العمل للقضاء على التلوث الناجم عن مصادر برية. وهناك ستة مراكز للأنشطة الإقليمية للخطة تتمركز في ست مدن متوسطية، ويوفر كل منها خبراته البيئية والإنمائية لصالح المجتمع المتوسطي، للإسهام في تنفيذ أنشطة الخطة.



جانين من اللقا، المتعدق بدمشق

(خاص)